

الاقارات الضريبية لبنك الدوحة

المقدمة

في بنك الدوحة، نلتزم بمزاولة أعمالنا المصرفية وفق أسى معايير النزاهة والمساءلة والشفافية، بما يشمل إدارة التزاماتنا الضريبية بأعلى مستويات الدقة والانضباط المؤسسي. كما نحرص دائماً على تحقيق الامتثال الصارم والشامل لكافة القوانين واللوائح الضريبية السارية والنافذة في مختلف البلدان التي نزاول أعمالنا ضمن نطاقها، مع الالتزام بالإفصاح عن ممارساتنا الضريبية بأقصى درجات الشفافية والوضوح.

هذا ويرتكز نهجنا في إدارة الشؤون الضريبية على مبادئ العدالة والامتثال والمسؤولية المؤسسية الرشيدة، حيث نعمل على ضمان أن تسهم مساهماتنا الضريبية بفعالية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمعات التي نخدمها، مع المحافظة على أطر حوكمة مؤسسية راسخة ونظم رقابة داخلية متكاملة ومتمينة وفعّالة.

ومن خلال تبني قنوات تواصل واضحة ومفتوحة، يحرص بنك الدوحة على ترسيخ علاقات قائمة على الثقة المتبادلة مع أصحاب المصلحة، والمساهمة بصورة فعالة في تعزيز نظام مالي يتسم بالاستدامة والشفافية والموثوقية.

1. الغرض والنطاق

1.1 يلتزم بنك الدوحة (ش.م.ق.ع) (ويُشار إليه فيما بعد بـ"البنك") بإدارة شؤونه الضريبية وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية، وبما يضمن تحقق الامتثال الصارم والكامل لكافة القوانين واللوائح المعمول بها. ويهدف هذا البيان إلى توضيح النهج المؤسسي المُعتمد لدى البنك في حوكمة الضرائب، وإدارة المخاطر الضريبية، وتعزيز مستويات الامتثال، بما يعكس مواءمته مع المتطلبات التنظيمية الوطنية وأفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال الإدارة الضريبية المسؤولة.

1.2 ينطبق هذا البيان على جميع المسائل ذات الصلة بالضرائب ضمن نطاق عمليات البنك، وأطر الحوكمة، وممارسات الامتثال المعتمدة لديه.

2. الالتزام بالممارسات الضريبية المسؤولة

2.1 يلتزم بنك الدوحة بتبني نهج مؤسسي مسؤول في إدارة شؤونه الضريبية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة العامة. ويشمل هذا الالتزام ما يلي:

2.1.1 الامتثال الكامل للتشريعات الضريبية المعمول بها في دولة قطر، والالتزام بالتوجيهات والتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للضرائب.

2.1.2 السداد الدقيق والمنتظم وفي المواعيد المحددة لكافة الضرائب والرسوم المستحقة.

2.1.3 الامتناع التام عن ممارسات التخطيط الضريبي العدواني أو الدخول في ترتيبات مصطنعة تفتقر إلى مبرر تجاري حقيقي.

2.1.4 الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في جميع المسائل الضريبية، بما يتوافق مع مدونة قواعد السلوك المهني والقيم المؤسسية المعتمدة لدى البنك.

2.2 يدرك البنك التوجه العالمي المتنامي نحو تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة وحوكمة الضرائب الرشيدة. وفي هذا الإطار، يحرص بنك الدوحة على مواءمة ممارساته الداخلية مع المبادئ الدولية ذات الصلة بالشفافية الضريبية، ويدعم المبادرات التي تسهم في تعزيز نظام مالي مستقر وعادل.

3. الحوكمة والمساءلة

3.1 تُعد الحوكمة الضريبية جزءاً لا يتجزأ من الإطار الشامل لإدارة المخاطر والامتثال في البنك. ويتولى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق مسؤولية الإشراف الاستراتيجي، في حين تضطلع الإدارة المالية بالمسؤولية التنفيذية تحت قيادة رئيس الإدارة المالية

3.2 يضمن إطار الحوكمة الضريبية المعتمد لدى البنك ما يلي:

3.2.1 تحديد واضح وشامل للمساءلة المتعلقة بالامتثال الضريبي على مستوى إدارات وفروع البنك.

3.2.2 الرصد والمتابعة المستمرة والفعّالة للتحديات التنظيمية والمخاطر الضريبية الناشئة، والاستجابة لها في الوقت المناسب.

3.2.3 رفع التقارير المتعلقة بالمسائل الضريبية الجوهرية بصورة دورية ومنتظمة إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

4. **إدارة المخاطر الضريبية**
- 4.1 يعتمد بنك الدوحة نهجًا مؤسسيًا منظمًا ومتكاملًا يتسم بالتحفظ والشفافية في إدارة المخاطر الضريبية. وتشمل أبرز الممارسات المعتمدة ما يلي:
- 4.1.1 التحديد الاستباقي والتقييم المستمر للمخاطر المرتبطة بالضرائب، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر المؤسسية الشامل لدى البنك.
- 4.1.2 تطبيق ضوابط رقابية داخلية قوية ومتينة، مدعومة بعمليات مراجعة دورية ومنهجية للإقرارات الضريبية والمراكز الضريبية المعتمدة.
- 4.1.3 الاحتفاظ بسجلات ووثائق شاملة ودقيقة تدعم كافة الالتزامات الضريبية.
- 4.1.4 الاستعانة بمستشارين متخصصين ومؤهلين في المسائل التي تنطوي على تعقيدات قانونية أو تنظيمية.
5. **الالتزامات الضريبية للعملاء**
- 5.1 يقتصر أي توجيه قد يقدمه البنك - إن وجد - على معلومات وبيانات عامة تتعلق بالآثار الضريبية المحتملة لمنتجاته أو خدماته، ولا يُقصد به بأي حال من الأحوال استشارة ضريبية مهنية. ويتحمل العملاء المسؤولية الكاملة عن الامتثال للالتزامات الضريبية الخاصة بهم.
- 5.2 يلتزم البنك بتجنب الدخول في، أو تسهيل، أي معاملات أو أنشطة قد تُسهم في تمكين العملاء من التهرب غير المشروع من الالتزامات الضريبية.
6. **الامتثال لمتطلبات فاتكا والمعيار المشترك للإبلاغ**
- 6.1 امتثالًا لتعليمات وتوجيهات السادة / مصرف قطر المركزي، يفرض بنك الدوحة بكافة التزاماته بموجب:
- 6.1.1 قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، وذلك في إطار الاتفاقية الحكومية الدولية المبرمة بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية.
- 6.1.2 المعيار المشترك للإبلاغ للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية.
- 2.6 قام البنك بتطبيق أنظمة وإجراءات وضوابط متقدمة لضمان التحديد الدقيق والإبلاغ السليم عن الحسابات الخاضعة للإبلاغ، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.
7. **التوافق مع المبادئ الدولية**
- 7.1 يدعم بنك الدوحة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الشفافية والعدالة في الأنظمة الضريبية. ويحرص، حيثما ينطبق، على مواءمة ممارساته الداخلية مع المبادئ والمعايير الدولية المعترف بها، بما في ذلك:
- 7.1.1 إطار تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- 7.1.2 أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبوجه خاص:
- (أ) الهدف 16.6: تطوير وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وتتسم بدرجة عالية من الشفافية على جميع المستويات.
- (ب) الهدف 17.1: تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال تطوير أنظمة ضريبية عادلة وفعّالة، وترسيخ مبادئ الشفافية المالية.

8. الضريبة الدنيا العالمية

8.1 بتاريخ 27 مارس 2025، أصدرت دولة قطر القانون رقم (22) لسنة 2024، المعدّل لأحكام قانون ضريبة الدخل رقم (24) لسنة 2018، وذلك بهدف تطبيق قواعد الركيزة الثانية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعنية بمكافحة تآكل الوعاء الضريبي على المستوى العالمي. ويسري هذا القانون على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، حيث استحدث آليتين رئيسيتين هما: قاعدة "إدراج الدخل" و"الضريبة الدنيا التكميلية المحلية". وتقضي قاعدة "إدراج الدخل" بفرض ضريبة تكميلية داخل دولة قطر على الدخل منخفضة الضريبة المتحققة من قبل الكيانات الأجنبية التابعة لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من دولة قطر مقرّاً لها، في حين تضمن قاعدة "الضريبة الدنيا التكميلية المحلية" خضوع الكيانات المحلية داخل الدولة لمعدل ضريبي فعّال أدنى لا يقل عن 15%.

8.2 تسري هذه الأحكام على مجموعات الشركات متعددة الجنسيات التي يبلغ إجمالي إيراداتها السنوية المجمعة ما لا يقل عن 750 مليون يورو، وذلك خلال سنتين على الأقل من السنوات المالية الأربع السابقة، والتي تمارس أنشطتها عبر عدة بلدان.

8.3 ومن المتوقع صدور المزيد من الإرشادات والتوجيهات الإدارية، بما في ذلك إجراءات الامتثال ومتطلبات تقديم الإقرارات، في دولة قطر بموجب اللوائح التنفيذية ذات الصلة.

9. الشفافية والإفصاح

9.1 يلتزم بنك الدوحة بتطبيق أعلى معايير الشفافية والمسؤولية في إعداد التقارير الضريبية، وذلك من خلال ما يلي:

9.1.1 تقديم الإقرارات الضريبية والإفصاحات المالية بما يتوافق بشكل كامل مع متطلبات الهيئة العامة للضرائب.

9.1.2 الاحتفاظ بسجلات ووثائق أصلية مكتملة تدعم المراكز الضريبية للبنك.

9.1.3 الإفصاح عن المعلومات والبيانات ذات الصلة بالشؤون الضريبية بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات التدقيق المعتمدة.

10. التواصل مع السلطات الضريبية وأصحاب المصلحة

10.1 يحرص البنك على الحفاظ على علاقة تعاونية بناءً وقائمة على الاحترام المتبادل مع الهيئة العامة للضرائب وسائر الجهات الرقابية الأخرى، ويرتكز نهجه المؤسسي في هذا الإطار على ما يلي:

10.1.1 اعتماد قنوات تواصل فورية تستند إلى مبدأ الشفافية بشأن كافة المسائل الضريبية.

10.1.2 التفاعل الإيجابي والبنّاء حال إجراء التقييمات أو المراجعات الضريبية.

10.1.3 الاستجابة في الوقت المناسب لكافة الاستفسارات، مدعومة بوثائق ومستندات شاملة ودقيقة.